ICARDA
Science for resilient livelihoods in dry areas

يناير ٢٠١٩

موجز سياسات

جعل العمالة الزراعية للمرأة المصرية واضحة وتحسين وصولها إلى الأصول الإنتاجية

دينا نجار[١]، بيباشة بروح[٢]، وأمان الجرحي[٣]

[١] اختصاصية في الجنسانية، مجموعة البحوث الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، الرباط، المغرب
[٢] أستاذ ورئيس أبحاث في كندا عن القضايا العالمية للمرأة، قسم دراسات المرأة والأبحاث النسائية، جامعة أونتاريو الغربية، لندن، كندا
[٣] رئيس بحوث معهد بحوث الإرشاد الزراعي و التنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية والتنمية الريفية (AERDRI)، مركز البحوث الزراعية (ARC)، القاهرة، مصر

في المناطق الريفية في مصر، تؤطر الأعراف الاجتماعية النساء "كمساعدات" لأسرهن وأزواجهن بدلاً من كونهن عاملات بحد ذاتهن. يُفترض بالنساء عدم المساهمة في الزراعة أو المشاركة في الري. ومع ذلك، فقد تحدثت سلسلة من الدراسات الحديثة التي أجرتها إيكاردا قصة مختلفة تماماً. تلعب النساء أدوارًا رئيسية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في ريف مصر، حتى أن مساهماتهن تُعتبر أقل من قيمتها الحقيقية، وتواجهن صعوبات في الحصول على أجور لائقة وأصول متراكمة.

فقط ١٨,٥٪ من النساء يشاركن في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وهو أدنى مستوى في العالم. في مصر، تشكل النساء ٢٥٪ من القوى العاملة، وتعكس هذه النسبة المنخفضة تركيزاً هائلاً على العمل في القطاع الرسمي في إحصائيات العمل الرسمية، و يتم تجاهل مساهمات النساء في العمل غير الرسمي. تميل النساء في مصر للعمل بأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي وفي العمل من المنزل. غالبًا ما يكون العمل في المناطق الريفية موسميًا ومفصولًا حسب الجنس، مما يجعل عمل المرأة أقل وضوحًا أيضًا.

في أماكن عديدة من العالم النامي، بما في ذلك مصر، تميل سياسات العمل إلى أن تكون مصممة للقوى العاملة الرسمية ويتم تطبيقها، إن وجدت، في المناطق الحضرية في الغالب. ولذلك، فإن تطوير وتطبيق سياسات وأنظمة العمل التي تمثل كلاً من العمل الريفي والعمل غير الرسمي يمثل أولوية هامة. وهذا من شأنه أن يجعل مساهمات النساء في العمل، ولا سيما في المناطق الريفية، أكثر وضوحاً. علاوة على ذلك، فإن الرجال والنساء في كل من المناطق الحضرية والريفية في مصر يحصلون على سبل العيش من خلال المشاركة في فئات العمل المنفصلة والمتداخلة. على سبيل المثال، من الممكن أن يكون الفرد نفسه عاملاً مأجوراً، ورجل أعمال، وعامل مساهم في الأسرة، لكن على أطر السياسات التمييز بينهم والاستجابة بالتدخلات المناسبة لفئات العمل المنفصلة، والتي قد تتطلب من الناحية العملية تدخلات مشتركة تكميلية. كما اختبرت الحالة المصرية الريفية العديد من التغييرات في العقود القليلة الماضية والتي ينبغي أن تسهم فيها سياسات العمل. تشمل هذه آثار العولمة، التحضر، تغيّر المناخ، الهجرة المحلية والدولية، والهجرة العائدة، ونتائج وعواقب ثورة يناير٢٠١١.

البحوث في الأراضي القديمة والجديدة

أجريت ثلاثة مشاريع بحث في منطقتين من مصر: الأراضي القديمة ممثلة في مجتمع كفر الشيخ، والأراضي المستصلحة ممثلة في مجتمع النوبارية. يوجد في هاتين المنطقتين روابط اجتماعية وثقافية وتاريخية واقتصادية مشتركة، لكنهما تختلفان بشكل كبير بمسألة ملكية النساء للأراضي ومشاركتهن في الحياة العامة.

الأراضي المستصلحة هي أراضي صحراوية التي تم استصلاحها وزراعتها منذ ثورة ١٩٥٢ في مصر السفلى وبناء سد أسوان العالي. تم أستصلاح منطقة النوبارية في الأراضي المستصلحة في التسعينيات فقط من قبل خطة مبارك بإعادة التوطين (MRS) التي نفذتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. يعتمد الري في الأراضي المستصلحة في المقام الأول على أنظمة الري بالتنقيط والرش. من ناحية أخرى، كانت الأراضي القديمة تُروى بفعل الفيضان الطبيعي لنهر النيل وبقيت كذلك لآلاف السنين قبل بناء سد أسوان العالي. الري بفيضان النهر لا يزال مستمراً

كإسلوبًا شائعًا للري في الأراضي القديمة، على الرغم من أن بعض القرى في كفر الشيخ لديها أيضًا نظام ري يدعى تطوير (tatweer)، والذي يتيح توزيع المياه على الأراضي الزراعية عبر شبكة من القنوات الخطية، مما يقلل من فقدان المياه ويضمن توزيعًا أكثر إنصافًا من الماء للمزارعين.

في الأراضي القديمة، تملك النساء ما بين ٢ و ٦ في المائة فقط من الأرض. تقدّم منطقة النوبارية تباينًا مثيرًا للاهتمام، حيث أن برنامج الغذاء العالمي قدم مساعدات غذائية لأهل المنطقة شريطة أن تحصل النساء على ٢٠٪ من حقوق ملكية الأراضي الموزعة. أُعطي المواطنون الذين حصلوا على درجة جامعية أو دبلوم قطع أكبر من الأرض. كما أصر البرنامج على إدراج النساء في المناصب القيادية في اللجان الرسمية مثل جمعيات مستخدمي المياه (WUAs) والتعاونيات الزراعية المحلية (LACs). تعد جمعيات مستخدمي المياه مسؤولة عن جدولة استخدام المياه، وحل النزاعات حول استخدام المياه، وتوفير التدريب على الري. تُعتبر التعاونيات الزراعية المحلية (LACs) مسؤولة عن توزيع المدخلات مثل الأسمدة والائتمانات الصغيرة، وفرض تدوير المحاصيل، وتوفير التدريب الزراعي. وفر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج التدريب حسب نظام مبارك لإعادة التوطين MRS تدريباً رسمياً على القيادة لكل من المواطنين الخريجين من الذكور والإناث في أوائل التسعينات. خلقت هذه التدخلات، مجتمعةً، أدوارًا مهمة و واضحة للنساء في الزراعة في الأراضي المستصلحة. وهذا يختلف تمامًا عن الأراضي القديمة، حيث تقل كثيراً إحتمالية حضور النساء للتدريب أو المشاركة في الحياة العامة حتى عندما يمتلكن أو يديرن الأرض.

تشكل **النساء** ٢٥٪ فقط من **القوى العاملة** في **التوظيف الرسمي في مصر** - لكن بنسبة أكبر بكثير وغير محسوبة في **العمالة الغير رسمية**

٤٣٪ من النساء ٢٤٪ من الرجال

موظفين في **الزراعة**

المجيبون على البحث عن **الأصول والري:**

٢٠٢ امرأة شملهن الإستطلاع | **٢٠٠ رجل** شملهم الإستطلاع | **١٢٠** مقابلة شبه منظمة

المجيبون على البحث عن **العمل اللائق:**

٨٥ مقابلة | **١٢ مجموعة مركزة** | المجموع **١٢٧ من المجيبين**

المواقع:

الأراضي القديمة (كفر الشيخ): ٢-٦٪ من الأراضي مملوكة من قبل النساء

الأراضي المستصلحة (النوبارية): ٢٠٪ من الأراضي مملوكة من قبل النساء

٧٨٪ من الأسر تكلمت عن **مشاركة المرأة في أنشطة الري**

وفيما يلي النتائج الرئيسية من الدراسات الثلاث التي أجريت في الأراضي القديمة والجديدة لمصر.

الدراسة ١: النساء في ملكية الأرض

- قام باحثون من إيكاردا بإستطلاع شمل ٢٠٢ امرأة و ٢٠٠ رجل، استكملت ب ١٢٠ مقابلة شبه منظمة لتحديد أنماط وفرص وقيود ملكية الأراضي وأصول أخرى (المنازل والثروة الحيوانية والدواجن والذهب).
- تعتبر النساء الذهب في الأراضي القديمة على أنه أهم رصيد لها، في حين تعتبر النساء الأراضي في منطقة الأراضي المستصلحة الأكثر أهمية. ويمكن أن يُعزى هذا إلى معرفة النساء بملكية الأراضي في الأراضي المستصلحة. ونظراً لوجود عدد قليل جداً من النساء اللواتي يمتلكن أرضاً في الأراضي القديمة، فإنهن أقل إحتمالاً بمعرفة فوائد ملكية الأرض للنساء، والأكثر إحتمالاً بتحديد الأصول التي يعرفونها النساء تقليدياً ويقدرن قيمتها كالذهب.
- يعتبر الرجال أن الذهب هو أهم رصيد للنساء في كلا المجتمعين، ولكن الرجال في الأراضي المستصلحة يعتبرون بشكل كبير الأراضي الزراعية والمنازل أنها أصول مهمة للنساء. ويمكن أن يُعزى ذلك مرة أخرى إلى جلاء الرؤية والتجارب الإيجابية للنساء اللواتي يمتلكن الأراضي الزراعية والمنازل في الأراضي المستصلحة.
- يتم تعريف الملكية الفردية والمشتركة قانونًا من خلال الأسماء على سند الملكية، ولكن قد يتم تعريف الناس لملكية وقيادة الأرض إجتماعيًا. تميل النساء اللواتي يحملن سند الملكية المفرد إلى اعتبار أرضهن أنها مملوكة لهن و لأزواجهن، في حين أن الرجال الذين يحملون سند الملكية المفرد هم أقل احتمالاً لإعتبار زوجاتهم على أنهن مشاركات معهم في إمتلاك الأرض. تميل النساء إلى قيادة الأرض بالمشاركة مع أزواجهن، حتى في بعض الحالات يسلمن قيادة الأرض التي يمتلكنها لأزواجهن.
- الرجال هم الأكثر احتمالاً بتحديد أحد الأقارب الذكور كمشارك في ملكية الأرض أو مشارك في قيادتها من الزوجة. غالباً ما يشترك الأقارب الذكور مثل الأخوة في إرث الأرض.
- **تشير نتائج الدراسة إلى أن الأراضي والمنازل أكثر الأصول قيمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية للرجال والنساء في مصر. كما أن الثروة الحيوانية والذهب هما أيضاً أصول مفيدة للنساء، خاصة لأنه يمكن بيعها بسهولة للحصول على النقود. ومع ذلك، فإن الدراسة تسلط الضوء على أهمية تنفيذ سياسات محددة لتحسين ملكية المرأة على نحو أمثل، حتى لو كانت تمتلك أصولًا غير عقارية.**
- لا يمكن تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين إلا جزئياً من خلال التدابير القانونية والتدخلات الاقتصادية. مبادرات رفع الوعي لا تقل أهمية عن إصلاحات السياسة المؤيدة للمرأة وإجراءات الدولة.
- **بالإضافة إلى تمكين المرأة من الوصول إلى الأراضي وتملكها، من المهم تعزيز أدوار المرأة في الزراعة وشرعنتها. هذا أمر بالغ الأهمية لأن النساء غالباً ما يرون أنفسهن، كما يراهم الآخرون أيضاً في المجتمع على أنهن مساعدات ولسن مزارعات.**

الدراسة ٢: الري والأعراف الاجتماعية

- تشارك النساء في أنشطة الري في ٧٨٪ من الأسر التي شملها المسح البالغ عددها ٤٠٢ أسرة، مما يشير إلى أن النساء يشاركن بنشاط أكبر في جهود الري في مصر، وربما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) على نطاق أوسع مما يُفترض عمومًا.
- أدى إنتشار تقنيات الري بالتنقيط والرذاذ والتطوير في الآونة الأخيرة إلى جعل الري أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية بالنسبة للنساء، على الرغم من أن بعض النساء كنّ يقمن بري الأراضي قبل وقت طويل من إتاحة هذه التقنيات.
- **تحدد نتائج الدراسة ملكية الأرض، والتحصيل العلمي، والتمكن من التدريب، والدعم من الحكومة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) باعتبارها عوامل تمكّن المرأة من القيام على النحو الأمثل بالري. هذه العوامل تمكّن النساء أيضاً من المشاركة بشكل مفيد في المؤسسات العامة المتعلقة بالري، مثل جمعيات مستخدمي المياه (WUAs).**
- يمكن لأدوار الري أن تكون مرهقة ومكافئة للنساء في نفس الوقت. في الوقت الذي تكون فيه النساء قادرات على جني فوائد من المشاركة في جمعيات مستخدمي المياه (WUAs)، ولا سيما في المراحل المبكرة من إعادة التوطين، والحصول على الموارد والتدريب، فإنهن يتحملن كذلك أعباء العمل المتزايدة والأضرار الناجمة عن السمعة. إن الأعراف الاجتماعية تقاوم الاعتراف بالمرأة وتشريع أدوارها كعاملات في الري.
- يمكن للتغييرات في هيكلية الأسرة وتكوينها بسبب إعادة التوطين في مناطق جديدة، بما في ذلك الانتقال من العيش ضمن عشائر متعددة الأجيال إلى العيش في أسر نووية، أن تشكل تحديات في شكل نقص العمالة، ولكن أيضاً تشكل فرص في مرونة أكثر في الأعراف الجنسانية.
- لا تعمل المشاركة في جمعيات مستخدمي المياه (WUAs) على تحسين أو تشريع أدوار المرأة في الري. يمكن أن تكون المشاركة في جمعيات مستخدمي المياه محدودة الفائدة لكل من النساء والرجال في ظل ظروف معينة، مثل الاضطرابات السياسية وتآكل الدعم المؤسساتي.
- تتراجع الرغبة والقدرة على المشاركة في جمعيات مستخدمي المياه (WUAs) بشكل كبير لكل من النساء والرجال عند سحب الدعم المؤسساتي أو تآكله.

الدراسة ٣: العمل اللائق والإستقلالية والتمكين

- في مصر، توظف الزراعة ٤٣٪ من النساء مقابل ٢٤٪ من الرجال. ومع ذلك، فإن مساهمات النساء قُيِّمت بأقل من قيمتهن الحقيقية، كما يواجهن صعوبات في كسب الأجور اللائقة ومراكمة الأصول.
- درس الباحثون في المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) العوائق والفرص التي تواجهها النساء الريفيات المصريات في فئات العمل الزراعي التي حددتها منظمة العمل الدولية: العمل المأجور، المساهمة في العمل الأسري، عمل للحساب الخاص (صغار المنتجات والمزارعات اللواتي يعملن في حد الكفاف)، العضوية في التعاونيات، منظمات المنتجين، وكنساء أعمال اللواتي قد يوظفن آخرين أيضًا.
- **تؤكد نتائج الدراسة وجود فشل قانوني واجتماعي في الاعتراف بالنساء كعاملات. تصنيفهن على أنهن «مساعدات» للعمال الذكور، بدلاً من أن يكنّ عاملات في حد ذاتهن، يضر برفاهية المرأة وإستقلاليتها.**
- من بين النساء المشمولات في هذه الدراسة هنّ العاملات المياومات اللواتي يحصلن على أدنى مستوى من الاستقلالية، في حين أن رجال الإعمال مالكي الأرض يحصلون على أعلى مستوى.
- إن العمال المزارعين الذكور في جميع الفئات يحصلون بصعوبة وبمساومة جماعية على تحسين ظروف عملهم، لكن النساء غير قادرات حتى على الوصول إلى فرص لمثل هذه المساومات.
- **إن إدراك النساء كعاملات، وتأطير وفرض تشريعات الأجر المتساوي، وتعزيز الحماية الاجتماعية لجميع العاملات هي خطوات أولى ضرورية لتمكين النساء المصريات العاملات في الزراعة.**
- تستلزم الأنشطة غير الرسمية، والموسمية، والغير منتظمة، ومدخلات الإنتاج الباهظة، وتجزئة الأرض (لا سيما في الأراضي القديمة)، إشراك النساء والرجال الريفيين في نفس الوقت في أنشطة متعددة لسبل العيش بكثافة متفاوتة. في حين أن العمال قد يحددون نشاطًا واحدًا كدعامة أساسية، إلا أنه من غير المناسب تصنيف العمال تحت فئة واحدة فقط في أطر السياسة.
- يعتبر التصنيف معقدًا بشكل خاص للنساء اللواتي يعانين من الضبابية في المجالات الإنتاجية والتوالدية وأبعاد أخرى عامة وخاصة في حياتهن. **يلزم إجراء مزيد من البحوث لتطوير أطر تعكس أنشطة المرأة المتعددة والمتزامنة في كسب العيش.**
- لقد تآكلت خدمات الإرشاد الزراعي بعمق في السنوات الأخيرة. إن الميزانية السنوية الحالية البالغة ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصري (١٣,٠٠٠ دولار أمريكي)، حسب قول أحد المسؤولين في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، «لا يكفي حتى لتشغيل عشر دراجات نارية، ناهيك عن ٣٥٠ مركزًا إرشاديا في جميع أنحاء البلاد". **زيادة التمويل والدعم لخدمات الإرشاد الزراعي، وتوظيف المزيد من المرشدات الإناث، سيمكن النساء المصريات من الاستفادة من العمل في الزراعة.** إذا كانت الحكومة غير قادرة على توفير ذلك، فقد يكون من المفيد البحث في إمكانيات المجتمع المدني المحلي والدولي، وهيئات المعونة، والشركات الخاصة التي تقدم مثل هذه الخدمات.

شركاء البحوث

هذا البحث تم بقيادة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) بالتعاون مع مركز البحوث الزراعية (ARC) في مصر وجامعة أونتاريو الغربية في كندا. وقد تحقق ذلك من خلال تمويل من برنامج البحوث التابع للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، برنامج البحوث على السياسات، المؤسسات والأسواق (CRP PIM)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وبرنامج رؤساء البحوث الكندية.